اضافة بينهما وبين المحل وتنقل الكلام الى تلك الاضافة
فيتسلسل وايضا لو كانت موجودة كان اتصافها
بالوجود اضافة خاصة يتوقف وجودها على وجود
مطلق الاضافة فيلزم الدور يعني الاضافة متوقفة
على وجودها الخاص الذي هو اضافة خاصة وهذه
الاضافة الخاصة تتوقف على الاضافة العامة لاستحالة
وجود الاخص بدون الاعم فستتوقف الاضافة العامة
بواسطة الخاصة على الاضافة العامة وذلك توقف
الشيء على نفسه وهو دور هذا معنى الدور بيانا
للعبارة الاولى لا ما يبنيه بعضهم من ان الاضافة
تتوقف على مطلق الوجود والوجود يتوقف عليه
فانه ليس من جانب المعنى ما يقتضيه ولا من اللفظ
ما يعطيه ومن اللوازم انه يلزم في كل عدد صفات لا نهاية
لها اذ ما من عدد الا وله اضافات لا تحصى كالاثنين
نصف الاربعة وربع الثمانية وثلث الستة الى ما لا نهاية له
قال جميعه التفتازاني قال وقد يجاب بان القائل
بوجود الاضافة لم يقل في كل اضافة اذ لم يقل ان كل
فرد من افراد الاضافة طبيعي موجود وحيث كان
بعض الاضافة موجودا دون بعض فلا يلزم ذلك
انتهى معناه جوابا عن الثلاثة ان ندعي مثلا جوابا
عن الاول ان يقال الابوة موجودة في الاب وحلولها
في المحل اضافة غير وجودية فلا يلزم وجود اوصاف
لا نهاية لها هذا بيانه ثم قال التفتازاني لا يقال
بعض الاضافة طبيعية والطبيعي لا تختلف افراده
بامتناع الوجود وامكانه لانا نقول طبيعي جنسه
لا يمتنع وجود بعض الانواع دون بعض انتهى قوله
معناه انه ربما يقال حيث كان من طبيعة الاضافة وما
هيتها انها وجودية عم الوجود جميع انواع الاضافة

فلا يمكن

فلا يمكن القول بان بعض افرادها وجودي وبعضها عدمي
فيقال في جوابه الطبيعة الجنسية يمكن فيها ذلك والله اعلم
ثم القطع بفوقية السما وتحتية الارض لا يستدعي القطع
بوجود الاضافات ومثل ابوة زيد وبنوة عمرو ومثلا
وذلك محقق سوا وجد العقل والعقلا او سقط العقل
والعقلا فليس اعتبارا عقليا بل يستدعي القطع بصدق
هذه القضية والقطع بصدق القضية لا يستدعي وجود
مدلولها كقولنا زيد اعمى انتهى من التفتازاني قوله
واهل الاصول الخ مراده يرد ون ما سبق الى الاثنين
لانهم ليس عندهم في المناقضة الا اثنان لا نهم
يتبعون المثلين والخلافين ثم انهم يجوزون ان يدخل
بعض الاقسام في بعض وان كانت متخالفة بنوع مناقضة
كالعدم والملكة في النقيضين مع اختلافهما صورة وحكما
كما سبق لكن يجتمعان الوجود والعدم القريب من
السلب ويمكن حمل على الاستغنا بالنقيضين عن ذكر
العدم والملكة لكن العبارة بالدخول تنبو عن هذا
التاويل الثاني وكذا المتضايفان من حيث قربهما
من الضدين في مطلق انهما وجوديان مع تباينهما
في التوقف وعدمه وان كان على معنى الاستغنا
فواضح لكن الدخول ينافيه وايضا اسقاطها بالكلية
محل لانواع التقابل فيذكر ان ادنا حافيما يقرب
منها ثم قال المحقق مفتي مراكش اما اهل اصول
الفقه فقسموا المعلومات الى اربعة وتقسيمهم
لا ينتج منه ما د العدم والملكة والمتضايفين الى ما ذكر
واما اهل اصول الدين فلا يقولون بالتضاد بين
الاحكام ولا بين سايرالاضافات لكونها اعتبارية
قال معنا التفتازاني في والمص مطلع قوله واما الضدان
قال في المقاصد هي كون المعنيين بحيث يستحيل
لذاتهما اجتماعهما فخرج التضاد بالعرض وبين السواد

Copyright Zhejiang Sci-Tech University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)